

افتتاحية الجارديان حول مذبحة رابعة: نموذج لحملة القمع المصرية



خصصت صحيفة الجارديان البريطانية افتتاحيتها للحديث عن استمرار حملة القمع في بعد مصر بعد عشر سنوات من مذبحة رابعة التي راح ضحيتها المئات من المتظاهرين السلميين.

ووفقاً للصحيفة، فقبل عشر سنوات في مثل هذا هذا الأسبوع، وبعد أن استولى على السلطة مؤخراً في انقلاب، أمر الجنرال عبد الفتاح السيسي الشرطة والقوات بقمع المتظاهرين العزل في وسط القاهرة. وقتل ما لا يقل عن 817 شخصاً في مذبحة رابعة، وربما أكثر من 1000 شخص. ولم تكن المذبحة نهاية الأمل فقط لمؤيدي الحكومة المخلوعة لجماعة الإخوان المسلمين، ولأولئك الآخرين الذين ما زالوا ملتزمين بمبدأ القيادة المدنية على الرغم من الاستبداد المتزايد للرئيس محمد مرسي، الذي أطاح به الجنرال السيسي. ولم تكن مجرد ضربة أخرى للتفاؤل والحماسة التي ألهمها الربيع العربي، الذي أصيب بالفعل بجروح قاتلة. لكنها كانت أيضاً بداية حقبة جديدة من القمع، أثبت فيها الجنرال السيسي أنه أكثر قسوة من سلفه حسني مبارك. وقد حددت المذبحة في رابعة قلب طغيانه.

وتضيف الصحيفة أن تذكر الموتى أمر أكثر أهمية عندما لا يكون هناك احتمال متوقع للمساءلة عن المذبحة. وعلى الرغم من أن هيو من رايتس ووتش تعتقد أن عمليات القتل الوحشية من المرجح أن تشكل جريمة ضد الإنسانية، إلا أنه لم يواجه أي فرد من قوات الأمن المحكمة بشأنها.

سُجن عشرات الآلاف من السجناء السياسيين خلال العقد الماضي، وتساعدت عمليات الإعدام. ولقي العشرات من «الإرهابيين» المزعومين مصرعهم فيما تصوره السلطات على أنه تبادل لإطلاق النار لكن جماعات حقوقية تعتقد أنها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وبات التعذيب مُتفشياً. توفي مرسي، الرئيس الوحيد المنتخب ديمقراطياً في تاريخ مصر، أثناء محاكمته، بعد سنوات من الإهمال الطبي.

وترى الصحيفة أن هذه هي أسوأ أزمة حقوقية في التاريخ المصري الحديث - على الرغم من أن «الأزمة» تقلل من ثقلها، في الإشارة إلى وضع مؤقت بدلاً من نظام قمعي راسخ. قام الجنرال السيسي بإسكات التقارير المستقلة وهاجم المجتمع المدني وقمع مجتمع المثليين المصريين. لقد صمم على الترشح للانتخابات في عام 2018، لكنه ضمن استبعاد جميع المنافسين الجدد الموثوق بهم من المنافسة؛ ونتوقع المزيد من السلوك نفس في انتخابات عام 2024. إنه يناقش الحاجة إلى أفكار جديدة - ولكن في ظل القيادة القديمة ذاتها.

لقد روج لنفسه في الداخل والخارج باعتباره حصناً ضد التطرف الإسلامي، وجالباً للأمن والازدهار. ومع ذلك، حولت السلطات المدارس إلى قواعد عسكرية مع تكثيف الهجوم ضد المسلحين في شمال سيناء، وأضحى الاقتصاد في حالة يرثى لها. لقد ضمن الرئيس سلطته من خلال توسع هائل في الاقتصاد العسكري، مما أدى إلى طرد الشركات الخاصة وإثراء رفاقه. لقد أهدر عشرات المليارات من الدولارات على العاصمة الإدارية الجديدة في الصحراء، وارتفع مستويات الديون المذهلة. وبطبيعة الحال، لعب الوباء، وكذلك الغزو الروسي لأوكرانيا، دورهم. لكن 60% من المصريين كانوا يعيشون بالفعل بالقرب من خط الفقر أو تحته في عام 2019 ولم يكن يستطيع الجنرال السيسي حتى إبقاء الأضواء مضاءة.

الداعمون الخليجيون الذين ضخوا عشرات المليارات من الدولارات لتحقيق الاستقرار في حكمه يطالبون الآن بشيء لعرضه في المقابل. ومع ذلك، لا يزال القادة الأوروبيون ملتزمين، حيث كثفت بريطانيا التجارة في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ويبدو أنها مترددة تردداً ملحوظاً ومخجلاً في الضغط بجدية بشأن قضية الناشط البريطاني المصري علاء عبد الفتاح، الذي لا يزال محتجزاً دون وصول القنصلية. وأعطى ريشي سوناك الجنرال السيسي فرصة التقاط الصور التي أرادها بمصافحة في مؤتمر كوب 27 العام الماضي في مصر، بينما كان الناشط على وشك الموت بسبب إضراب عن الطعام.

وتختم الصحيفة افتتاحيتها بالإشارة إلى ضرورة أن يتحدث رئيس الوزراء البريطاني الآن. فبعد عشر سنوات من رابعة، لا يوجد مبرر لقبول سجل الجنرال السيسي المروع.